

مدخل إلى التنمية المستدامة في
دول العالم الثالث

أ. سعود راشد العنزي
قسم الدراسات الاجتماعية
كلية التربية الأساسية

فبراير 2018

مدخل للتنمية

مقدمة:

الحديث عن التنمية بدأ بشكل مكثف بعد اكتشاف دول العالم الثالث للوضع المتردي الذي خلفه الاستعمار بعد سنين من استغلال ثروات هذه المجتمعات بشكل خدم الدول المستعمرة وعطل أو أخل بالتطور الطبيعي للدول المستعمرة (بفتح الميم الثانية). لذلك بدأت الأوساط الأكاديمية والسياسية في الجامعات الأمريكية والغربية وفي أروقة الأمم المتحدة بالبحث عن حلول لوضع التخلف الذي تعيشه الدول المستقلة حديثاً.

إلا أن وضع الدول المتخلفة كان أشد تعقيداً من مجرد البحث عن أسلوب للتنمية فقط. فكثير من هذه الدول خرج منها الاستعمار بالقوة والكفاح المسلح والثورات الشعبية وقاد المجتمعات المحررة مجموعات من الضباط الوطنيين الذين وجدوا أنفسهم مضطرين في كثير من الحالات لقيادة المجتمع بأسره ولتولي أمورهم أبعد ما يكونون عنها من حيث المعرفة والتخصص والقدرات، وكان دافعهم في كثير من الحالات "المحافظة على الثورة من أعدائها بالداخل والخارج" وفي أحيان أخرى - كالوضع في الوطن العربي- كان تحرير فلسطين هماً آخر أضيف إلى دوافع سيطرة العسكر على كل جوانب إدارة المجتمعات المستقلة. كذلك فقد عانت كثير من هذه المجتمعات اقتصادياً نتيجة لربطها الكامل تقريباً بالدول الاستعمارية من حيث العملة والتبادل التجاري وكذلك هروب الأموال للخارج خوفاً من قرارات التأميم وإعادة توزيع الثروة، فيما اعتبر توجهاً اشتراكياً في بعض الدول.

هذه الأوضاع مضافاً إليها تخلف مؤسسات التعليم والإدارة والإنتاج وفقدان دور المجتمع المدني الذي أضيف إليه فقدان الديمقراطية ومؤسساتها أدت في كثير من الأحيان إلى الفساد السياسي وهيمنة الأنظمة الدكتاتورية والشمولية، كما أدت مجتمعة إلى تكريس حالة التخلف في دول ومجتمعات العالم الثالث وبشكل جعل الحديث عن التنمية أمراً متصلاً تتعاقب عليه الحكومات ويبحث فيه الأكاديميون سواء في العالم الثالث أو في الدول المتقدمة.

ونظراً لاختلاف فهم هؤلاء الأكاديميين وتشخيصهم لحالة التخلف فقد اختلفت وصفات العلاج للتخلص منه، واختلفت بالتالي النتائج المتوقعة من استخدام تلك الوصفات في كل بلد من البلدان التي تعاملت مع تلك الوصفات. وكما اختلف علماء الاجتماع والاقتصاد السياسي في عرضهم للأنماط الاقتصادية الأمثل والأفضل لتحقيق التطور، كما اختلفوا كذلك في حلولهم ووصفاتهم لعلاج مشكلة التخلف في العالم الثالث. فنوو التوجه الرأسمالي من هؤلاء العلماء تصوروا أن العلاج يكمن في اتباع النموذج الغربي سواء في الاقتصاد الحر (الرأسمالي) أو الأنظمة السياسية أو المؤسسات الاجتماعية متخذين من نجاح هذا الأسلوب في المجتمعات الغربية مبرراً عملياً يدعم ما ذهبوا إليه ويعطي دول العالم الثالث فرصة تطبيق نموذج

"مجرب وناجح" في الوقت ذاته. بينما يرى علماء آخرون سواء من العالم الثالث ذاته أو من بعض المؤسسات الأكاديمية الغربية أن الأسلوب الرأسمالي المتبع في الغرب لا يمكن تحقيقه في دول العالم الثالث بسبب اختلاف هذه المجتمعات من حيث التطور والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن دول الغرب لدرجة يصبح استخدام الأسلوب ذاته ضرباً من العبث. بل يذهب بعض هؤلاء إلى أن استخدام النموذج الغربي في التنمية لن يؤدي إلا إلى مزيد من التخلف أو ما سمي بـ "تنمية التخلف في العالم الثالث" نتيجة لربط هذه الدول بشكل تابع للدول الغربية واقتصادها وهو ما أطلق عليه مسمى الاستعمار الحديث.

لهذا ومن أجل فهم موضوع التنمية دون اضطرارنا للغوص في التفاصيل الدقيقة للاختلاف بين النظريات الاجتماعية للتنمية سنعرض في هذا الفصل مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالتنمية بادئين أولاً بشرح التخلف وطرق قياسه ومن ثم الانتقال وبشكل عام لأهم نظريتين في التنمية وذلك لتعارضهما التام دون أن نتطرق لتفاصيل الاختلافات بين أصحاب النظرية الواحدة. وسنختتم فصلنا هذا بعرض لأهم النقاشات المستمرة والأفكار الحديثة حول أسلوب التنمية الأمثل المسمى "بالتنمية المستدامة" التي عقدت لها الأمم المتحدة الكثير من المؤتمرات العالمية منها قمة الأرض التي عقدت في عام 1992 في ريو دي جانيرو ومؤتمر التنمية المستدامة في مدينة جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا من 24 أغسطس إلى 4 سبتمبر 2001 ثم "ريو20" الذي عقدته الأمم المتحدة في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل في يونيو 2012 أي بعد 20 عاماً من قمة الأرض. كما سنتناول تأثير العولمة على كثير من الأفكار المرتبطة بالتنمية لتبيان تأثير هذه الظاهرة العالمية على مجتمعات العالم الثالث واحتمالات تخلصها من حالة التخلف التي كرسها غرق معظم هذه البلدان بالديون الدولية التي أصبح تسديد فوائدها أصعب من تسديد أصولها ودرجة فقدت كثير من الدول الفقيرة سيادتها واستقلالها لصالح الدول الدائنة.

مفهوم التخلف

كما هي الحال في كثير من المصطلحات الاجتماعية والسياسية فقد حفل مفهوم التخلف بكم هائل من التعريفات المتناقضة وذلك يعود إلى اختلاف المنهج العلمي المستخدم والإطار الأيديولوجي لدى الباحثين المهتمين في مشكلة التخلف. فهناك من اعتبر التخلف مجرد "تأخر زمني" تعيشه المجتمعات التي لم تتح لها فرص التنمية التي نعمت بها المجتمعات الغربية. وبالتالي فإن متبعي هذا المفهوم للتخلف يرون أن التخلص منه ليس سوى مسألة وقت تحتاجها الدول المتخلفة شريطة أن تستخدم الطريق التي استخدمتها الدول المتقدمة أي بعبارة أخرى استخدام النموذج الرأسمالي سواء في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

ويرى آخرون أن مفهوم التنمية السابق ليس صحيحاً لأنه افترض أن دول العالم الثالث المتخلفة تمر الآن بما مرت به الدول الغربية المتقدمة ويفترض أنها تعيش التاريخ ذاته، وهو أمر غير دقيق في نظر هؤلاء العلماء. فدول العالم الثالث تعيش حالة التخلف هذه بسبب استعمار الدول الغربية لها، بل إن الدول الغربية التي تعد متقدمة الآن لم تصل إلى حالة التقدم هذه لولا أنها استعمرت واستغلت دول العالم الثالث وسيطرت واستنزفت ثرواتها واستخدمتها لصالح مجتمعاتها. أي بعبارة أخرى إن تقدم الدول الغربية كان على حساب الشعوب في دول العالم الثالث، لهذا ولأن الدول المتخلفة لا يمكنها أن تستعمر أحداً لتتطور على حسابه وبإمكاناته فإن المسألة ليست مسألة وقت. بل يذهب بعض علماء التنمية إلى أن دول العالم الثالث خرجت من الاستعمار التقليدي القديم إلى الاستعمار الحديث الذي لا يوجد للمستعمر أثر واضح في إدارة شؤون المجتمعات المتخلفة بل بسبب ارتباط اقتصادات الدول المتخلفة باقتصادات الدول الغربية بشكل غير متكافئ، الأمر الذي جعل من هذه الدول المتخلفة تابعة للدول المتقدمة تعطيها المواد الخام وتشتري منها المواد المصنعة وتغرق في كثير من الأحيان في ديون لا قدرة لها على تحمل دفعاتها لأن فوائد الديون المتراكمة على دول العالم الثالث تعدت أحجام الديون ذاتها وأصبح كثير من هذه الدول تابعة ليس فقط من الناحية الاقتصادية بل سياسياً واجتماعياً وثقافياً.

وقد ارتبط مفهوم التخلف بالفقر¹ وعدم القدرة على استغلال الموارد والثروات الطبيعية بصورة صحيحة ومتوازنة وعقلانية، بينما رأى آخرون أنه مرتبط بعدم القدرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة وعدم استثمار المعرفة العلمية والإبداع والتميز، والتشبث بأساليب الإنتاج التقليدية.

هذا التنوع في فهم ظاهرة التخلف يدعونا إلى استخدام مجموعة من المؤشرات أو المقاييس العلمية للتعرف على بعض جوانب التخلف كي يكون لكل منا مفهومه الخاص لهذه الظاهرة.

مؤشرات ومقاييس التخلف:

في البداية لابد من الإشارة إلى وجود اختلافات جوهرية بين علماء التنمية في أهمية أو دقة هذه المؤشرات فهناك من يقدم بعضها على الآخر في الأهمية وهناك من لا يرى جدوى بعضها في قياس التخلف، إلا أننا سنحاول عرض مجموعة من هذه المؤشرات مع الإشارة، ما أمكن، إلى النقد الموجه لبعضها.

كما تعتمد دراسة التنمية والتخلف على قياس مدى تطور دولة بعينها مقارنة بدول أخرى أو بالمقارنة مع واقع الدولة نفسها في فترات زمنية سابقة. وذلك من خلال قياس مدى تقدم الدولة سياسياً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتقنياً. لذا سنبدأ بشرح

¹ الهوارى، عادل: التغيير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، الكويت، مكتبة الفلاح، 1988، ص 107

المؤشرات السياسية ثم "التنمية الاقتصادية" وبعد ذلك "التنمية الإنسانية" كأهم مؤشرات لقياس التنمية والتخلف.

❖ المؤشرات السياسية:

يرى كثير من علماء التنمية أن النظام السياسي في أي دولة من دول العالم هو المؤشر الأساسي على تقدم أو تأخر تلك الدولة. ففي حالة تخلف النظام السياسي أو فساده لا يمكن للاقتصاد أن يزدهر ولا يمكن للتعليم أن يصبح ذا جدوى وهكذا، لذا يركز الباحثون على مدى ديمقراطية النظام السياسي، أي أنه كلما اقترب النظام السياسي من الديمقراطية كان أكثر قدرة على التعامل مع التخلف بشكل فاعل². وهنا علينا أن نتذكر مقومات الديمقراطية التي من دونها يمكن لبعض الأنظمة السياسية أن تطلق على نفسها صفة الديمقراطية وهي في كثير من الأحيان لا تتعدى ذكر الديمقراطية كجزء من اسم الدولة فقط لذلك يرى كثير من هؤلاء العلماء أن هناك مجموعة من الشروط التي يجب توافرها للحكم على النظام السياسي بالتقدم أو التخلف نذكر منها:

- 1) مدى شفافية مؤسسات الدولة: تعد سهولة اطلاع المواطنين على أعمال الدولة وقدرتهم على نقدها وتقييمها دون الخوف من سطوتها وسلطانها عليهم من أهم مؤشرات تطور النظام السياسي.
- 2) مدى انتشار الفساد السياسي: يعتبر مؤشر الفساد السياسي من أخطر المؤشرات على الإطلاق، فالنظام السياسي هو الذي يتحكم في جميع مؤسسات الدولة الاقتصادية والإدارية والتربوية والإعلامية وبالتالي إن تغشى فيه الفساد فسدت الدولة بأكملها.
- 3) سيادة القانون ودولة المؤسسات: يعد هذا المؤشر دليلاً قاطعاً على استقرار النظام السياسي، فالدولة التي يحكمها القانون دولة يثق الناس مواطنين ومقيمين بقدرتهم على الحصول على حقوقهم أيّاً كان الخصم

² ونقصد بالديمقراطية مفهومها المتعلق بإعطاء الشعب فرصة أكبر في تشكيل واختيار ومحاسبة نظامه والمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار فيه وبصورة عادلة ومتوازنة.

ومها علت مكانته السياسية والأسرية والمالية. في مثل هذه الدولة يشعر الجميع بالحماية والأمن حكماً ومحكومين.

(4) التداول السلمي للسلطة: وهو مؤشر يهتم بقدرة النظام السياسي على تغيير الأحزاب الحاكمة بناء على رغبة الناخبين بدلاً من استمرار نفس الحزب أو الأفراد في قيادة الدولة لعقود من الزمن من دون تغيير.

(5) وجود دستور ديمقراطي: يصعب أن يتخيل الإنسان وجود نظام سياسي ديمقراطي بلا دستور³ وضع على أسس سليمة تمثلت فيها رغبة الشعب والحاكم في مجلس تأسيسي منتخب بشكل حر ومن دون تدخل من أجهزة الدولة. ومن شروط الدستور الديمقراطي:

- أن يوضع من قبل مجلس تأسيسي منتخب لهذا الغرض.
- أن يصادق عليه الحاكم.
- أن يكون صعب التغيير.
- أن يكفل الحريات العامة والخاصة.
- أن يحترم حقوق الأقليات.

(6) وجود مؤسسات ديمقراطية لكل فرد بالغ في المجتمع حق الوصول لمكانة اتخاذ القرار فيها، مثل مجلس الأمة أو النواب أو الشعب.

(7) احترام الحقوق المدنية والسياسية والإنسانية للناس في تلك الدولة مواطنين ومقيمين على حد سواء، فلا تستوي الديمقراطية أو التقدم السياسي بلا احترام حقوق الناس وكفالتها. بما في ذلك الحريات العامة والخاصة كحرية التعبير عن الرأي وحرية المعتقد والتنقل والعمل. وكذلك حماية المؤسسات الصحافية والإعلامية من تدخل الدولة.

³ مع استثناء بريطانيا التي تعد من أقدم الأنظمة الديمقراطية في العالم وهي بلا دستور لأنها تحتكم للأعراف الديمقراطية الراسخة فيها.

الدستور الكويتي نموذجاً للدساتير الديمقراطية :

تنطبق شروط الدستور الديمقراطي المشار إليها في الفقرة (5) على الدستور الكويتي الذي وضعه مجلس تأسيسي منتخب في عام 1961 لهذا الغرض وعندما انتهت اللجنة الدستورية من صياغة مسودته رفعته إلى المجلس التأسيسي الذي صوت على مواده منفردة ثم صوت على الدستور كوثيقة كاملة وبعد ذلك رفع إلى سمو أمير البلاد آنذاك الشيخ عبدالله السالم طيب الله ثراه بتاريخ 8 نوفمبر 1962 وصادق عليه في 11 نوفمبر 1962. ويعد الدستور الكويتي أكثر الدساتير العربية تجسيدا لمبادئ الديمقراطية والعدالة والمساواة، كما ينطبق عليه شرط صعوبة التغيير لتحسينه من التقلبات السياسية وأهواء السياسيين.

صعوبة تعديل الدستور الكويتي:

- 1- اشترط المؤسسون أن لايجوز إجراء أي تعديل على الدستور قبل مرور 5 سنوات على تطبيقه. فقد بدأ التطبيق عام 1963 ولا يجوز أي تعديل قبل 1968، (أي أن هذا شرط ينطبق على بداية العمل بالدستور فقط).
- 2- حق اقتراح التعديل مناط بالأمير أو ثلث أعضاء مجلس الأمة.
- 3- إذا رفض اقتراح التعديل من حيث المبدأ أو الموضوع لا يجوز عرضه من جديد قبل مرور سنة من الرفض.
- 4- تنص المادة 175 على أن الأحكام الخاصة بالنظام الأميري للكويت و بمبادئ الحرية و المساواة المنصوص عليها في هذا الدستور لا يجوز اقتراح تنقيحها، ما لم يكن التنقيح خاصا بلقب الأمانة أو بالمزيد من ضمانات الحرية والمساواة. أي أن التعديل يفترض فيه أن يكون لمزيد من ضمانات الحرية والمساواة وليس تقليصها.
- 5- كما تنص المادة 176 أيضاً على أن صلاحيات الأمير المنصوص عليها في الدستور لا يجوز اقتراح تعديلها.
- 6- تناقش التعديلات المطروحة على مواد الدستور لكل مادة بشكل منفرد وليس بشكل جماعي.

7- لإقرار أي من التعديلات المقترحة لابد من موافقة ثلثي الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس أي 44 عضواً.

8- بعد موافقة المجلس على مبدأ التنقيح وموضوعه، لايعتبر التعديل نافذاً إلا بموافقة الأمير.

❖ مؤشرات التنمية الاقتصادية⁴:

هي قياس لثروة الدولة وكيفية تحقيقها (على سبيل المثال تعتبر الزراعة أقل تقدماً اقتصادياً مقارنة في القطاع المصرفي).
لا توجد طريقة واحدة لحساب مستوى التنمية في بلد ما وذلك لاختلاف الاقتصاد والثقافة والناس في كل بلد عن البلدان الأخرى. ويستند المتخصصون في التنمية على سلسلة من المؤشرات لمقارنة التنمية بين إقليم وآخر أو دولة وأخرى:

1. **التصنيع:** مانوع الأنشطة الاقتصادية المهيمنة على النشاط الاقتصادي؟ فالدول قليلة التنمية تعتمد على الأنشطة الأولية كالزراعة وصيد السمك والمناجم، بينما تعتمد الدول متوسطة التنمية على الأنشطة الثانوية مثل التصنيع، أما الدول المتقدمة فتركز على الأنشطة الخدمية مثل الخدمات المصرفية وصناعة المعلومات والتكنولوجيا.
2. **إجمالي الناتج المحلي: (GDP)** وهو إجمالي قيمة ما تنتجه الدولة خلال عام وقد ذكر بنك الكويت المركزي إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للكويت لعام 2015 بلغت نحو 34314.6 مليون دينار (34 مليار و 314 مليون دينار كويتي)، بتراجع بلغت نسبته 25.9 في المئة مقارنة بـ2014⁵.
3. **إجمالي الناتج القومي: (GNP)** وهو قياس لإجمالي الناتج الاقتصادي للدولة بما في ذلك إيرادات الاستثمارات الخارجية.
4. **مستوى الدخل الفردي:** وهو حاصل قسمة الناتج القومي على عدد سكان الدولة. وفي الكويت وصل مستوى دخل الفرد إلى 11 ألف دينار كويتي في عام 2015 أي ما يعادل 36 ألف دولار أمريكي⁶.
5. **النمو الاقتصادي:** وهو قياس للزيادة السنوية في إجمالي الدخل المحلي والقومي ومستوى دخل الفرد من الناتجين المحلي والقومي وقد وصل معدل

⁴ المصدر:

http://www.bbc.co.uk/schools/gcsebitesize/geography/development/contrasts_development_rev6.shtml

⁵ تقرير بنك الكويت المركزي لعام 2015، <http://www.cbk.gov.kw/ar/statistics-and-publication/publications/economic-reports.jsp>

⁶ <http://www.tradingeconomics.com/kuwait/gdp-growth-annual>

النمو الاقتصادي للكويت أعلى مستوى له 33% بينما وصل في عام 2015 إلى 1.8% فقط⁷.

6. **انعدام المساواة في الدخل:** قياس للفجوة بين دخل الأكثر غنى والأكثر فقراً في الدولة. ويمكن قياس هذا المؤشر بعدة طرق (مثلاً حساب ما يملكه أغنى 10% من السكان مع ما يملكه بقية الـ 90% من سكان الدولة)
7. **التضخم:** لقياس زيادة أسعار حاجيات الناس والخدمات مع الزيادة على الأجور خلال عام. فالتضخم العالي يعتبر مدمراً للاقتصاد لأنه دليل على ضعف سيطرة الدولة على الاقتصاد.
8. **البطالة:** مؤشر يقيس عدد الناس الذين في سن العمل ويبحثون عن عمل ولا يجدونه، وهذا لا يشمل المعاقين والمرضى بشكل مزمن أو غير الراغبين في العمل.

❖ مؤشرات التنمية الإنسانية:

التنمية الإنسانية هي قياس قدرة الناس للحصول على الثروة والوظائف والتعليم والتغذية والخدمات الصحية والترفيه والأمان- علاوة على الحريات الاقتصادية والسياسية. ويطلق مصطلح مستوى المعيشة Standard of Living على الجوانب المادية المتعلقة بالثروة والتغذية، ومصطلح جودة المعيشة Quality of Life على الجوانب المرتبطة بالصحة والترفيه.

وتأتي أهمية مؤشرات التنمية الإنسانية لقياس الجوانب غير الاقتصادية للتنمية، لأن التنمية تحدث بطرق غير متساوية سواء في الدولة نفسها أم مقارنة مع الدول الأخرى. فقد يكون لدولة ما (إجمالي ناتج محلي عالي) بسبب اعتمادها على النفط، بينما يعيش قسم من الناس فيها بمستوى الفقر يفقدون للأساسيات كالتعليم والخدمات الصحية والسكن الملائم. وتشمل هذه المؤشرات التالي:

- 1) **الفقر:** مؤشرات تقيس نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر أو أولئك الذين يعيشون على دخل محدود جداً (يقاس خط الفقر من قبل منظمة الأمم المتحدة بمن يحصل على أقل من دولار وربع يومياً).
- 2) **توفر الخدمات الأساسية:** وهو مؤشر يقيس مدى توفر الخدمات الأساسية والضرورية للحياة مثل المياه النظيفة الصالحة للشرب والاستخدام الآدمي وكذلك أنظمة الصرف الصحي.
- 3) **المؤشرات الصحية:** وهي مؤشرات تشمل إحصائيات مثل نسبة الأطباء إلى السكان (فمثلاً الدولة التي يتوفر فيها طبيب واحد لكل 1000 شخص أفضل من الدول التي فيها طبيب لكل 5 آلاف شخص)، يضاف إلى ذلك نسبة أسرة المستشفيات إلى عدد السكان (ويلاحظ هنا أن النسبة تقيس عدد الأسرة ليس عدد المستشفيات، لأن هناك مستشفيات صغيرة قد ترفع عدد المستشفيات

⁷ <http://ar.tradingeconomics.com/kuwait/gdp-growth-annual>

بينما لا يحصل السكان على أسيرة كافية فيها). كما تشمل هذه الإحصائيات توفر الأدوية الأساسية والضرورية.

○ **السيطرة على الأمراض الفتاكة:** وهو مؤشر يقيس نسبة السكان المصابين بأمراض فتاكة مثل الأيدز والملاريا والسل (الدرن) وغيرها من الأوبئة.

○ **توقعات الحياة (متوسط الأعمار):** مؤشر يقيس متوسط العمر الذي يعيشه الإنسان في دولة معينة، فعلى سبيل المثال في بريطانيا 79 بينما في كينيا 48 عاماً، وفي الكويت 79 سنة للإناث و 78 سنة للذكور⁸.

○ **معدل وفيات الرضع:** قياس لعدد الأطفال الذين يموتون خلال السنة الأولى من كل 1000 مولود. على سبيل المثال يموت 5 أطفال خلال السنة الأولى من ولادتهم في بريطانيا بينما يموت 61 في كينيا، وفي الكويت كانت 147 في عام 1960 وانخفضت الى 9 في عام 2015⁹.

(4) **توفر الخدمة التعليمية:** قياس لعدد الأشخاص المستمرين في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية والتعليم العالي.

○ **معدل الأمية:** نسبة البالغين الذين لا يجيدون القراءة والكتابة. في بريطانيا 1% بينما في كينيا 15 بالمئة وفي الهند 40%، أما الكويت 4%¹⁰.

○ **حدثة المناهج:** وهو مؤشر يقيس مدى انسجام المناهج التدريسية مع التطور العلمي والتكنولوجي وارتباطها بحاجة المجتمع والدولة.

○ **نسبة المدرسين للطلبة:** كلما قل عدد الطلبة في الفصول الدراسية كلما تمكن المدرس من التفاعل مع طلبته بشكل أفضل.

○ **مدى موائمة التعليم الجامعي لحاجة الدولة التنموية:** فإن كان التعليم غير مرتبط بحاجات سوق العمل وخطط التنمية يتحول الى مضيعة للثروة البشرية والمادية للدولة علاوة على ارتفاع معدلات بطالة الخريجين الذين لا حاجة لتخصصاتهم بينما تستمر الدولة في جلب العمالة الوافدة لتغطية حاجات سوق العمل.

(5) **مدى انتشار التكنولوجيا:** وهو مؤشر يشمل إحصائيات لنسب السكان الذين يمتلكون هواتف تقليدية، وهواتف ذكية نقالة، وأجهزة تلفاز، وإنترنت بسرعات عالية، وغيرها من الأجهزة التكنولوجية، وذلك بافتراض أن الدولة التي ترتفع فيها نسبة اقتناء تلك الأجهزة لا بد وأن تكون متطورة.

(6) **التمييز بسبب الجنس:** وهي مؤشرات تقيس مدى التفرقة التي تعانيها النساء في عدم المساواة مع الرجال فيما يتعلق بالتعليم والتوظيف والرواتب، فالدولة

⁸ <http://www.enferaad.com/ArticleDetail.aspx?id=25913>

⁹ <http://data.albankaldawli.org/indicator/SH.DYN.MORT>

¹⁰ <http://www.alhakea.com/word/?p=207335>

التي تميز بين الرجل والمرأة في الأجور عندما تتساوى طبيعة العمل تعتبر دولة متخلفة في قوانينها وفي احترامها للقواعد الدستورية والحقوقية العالمية. (7) **أولويات الإنفاق الحكومي:** مؤشرات تقيس الفرق بين نسبة ماتنفقه الدولة على التعليم والصحة والبحث العلمي مقارنة بالأسلحة والدفاع وتسديد الديون، فالدولة التي تنفق على الأسلحة أكثر من البحث العلمي لن تجدي معها تلك الأسلحة لأن القوة الحقيقية في العلم والمعرفة وليس فقط في نوعية الاسلحة التي ربما لن تجد الدولة من يجيد استخدامها إن هي أهملت الإنفاق على العلم والمعرفة والبحث العلمي.

❖ مشكلات المؤشرات

قد تعتبر مؤشرات التنمية مظلمة وعلينا استخدامها بحذر شديد، فعلى سبيل المثال:

- بعض المؤشرات تقيس المتوسط بين جميع السكان في بلد ما. وهذا يعني أن هذه المؤشرات لاتعكس مدى التفاوت الكبير بين فئات وشرائح المجتمع. فحتى في الدول الغنية التي نجد أن معدل دخل الفرد مرتفع فيها قد تعيش شرائح كبيرة تحت خط الفقر ولا تقيسها هذه المؤشرات لأنها اكتفت بالمتوسط بين جميع السكان.
- في كثير من الدول المتخلفة قد لاتتوفر إحصائيات حديثة يمكن الاعتماد عليها في هذه المؤشرات، وبعض هذه الدول لا تحدث بياناتها عمداً، فهناك دول لا ترغب بنشر اية إحصائيات عن عدد المهاجرين منها أو إليها.

ومن أجل معالجة أشكال الخلل هذه يقوم المتخصصون بدمج عدد كبير من هذه المؤشرات المختلفة ليغطي بعضها على خلل البعض الآخر. ولدينا مؤشر التنمية البشرية الذي تستخدمه منظمة الأمم المتحدة يستخدم خليطاً من المؤشرات التي تبين توقعات الحياة ومتوسط الأعمار مع الأمية والتعليم ومستوى المعيشة ومتوسط الدخل معاً. فدولة كفيتنام لديها نسبة منخفضة للأمية ومتوسط أعمار أفضل من باكستان، لذا فإنها تحصل على معدل أعلى في مؤشر التنمية الإنسانية رغم أن مؤشر إجمالي الدخل المحلي منخفض.

➤ كيف تتحقق التنمية؟

بعد أن طرحنا مجموعة من المؤشرات والمقاييس لتحديد وقياس التخلف في أي مجتمع من المجتمعات، يبقى السؤال الأكثر أهمية: ماذا عسانا نفعل للتخلص من التخلف؟ وللإجابة عن هذا السؤال، يجب أن نؤكد أنه لا يوجد علاج محدد ومتفق عليه للوصول إلى هذه الغاية. فالأمر لا يختلف عن بقية القضايا التي تحاول العلوم الاجتماعية التعامل معها، فالعلماء يختلفون باختلاف مناهج تفكيرهم والنظريات والأطر الفلسفية التي يتبناها كل واحد منهم. لهذا سنطرح أفكاراً عامة حول أهم السبل والأفكار¹¹ التي تناولت موضوع التنمية وطرحت آليات للوصول إليها. سنركز الحديث حول جوهر التنمية الكامن في من يجب أن يقوم بمهامها: آليات السوق (المتتمثلة بتنافس القطاع الخاص دون تدخل من الدولة) أم الدولة بما لديها من قدرة وإمكانات ومؤسسات أم كلاهما معاً؟

❖ التنمية على الطريقة الرأسمالية (القطاع الخاص):

الفكرة الأساسية هنا تكمن في أن التنمية ليست سوى نتيجة طبيعية ومتوقعة للاقتصاد الذي يعتمد على حرية القطاع الخاص في التملك ونقل الثروة والأنشطة الاقتصادية. وهي فكرة ليست جديدة وليست مقتصرة على حل مشكلة التخلف في العالم الثالث. بل في الحقيقة هي نمط اقتصادي معروف ويطلق عليه النظام الرأسمالي الذي تتبناه الولايات المتحدة ودول أوروبا وبقية الدول الصناعية الكبرى كاليابان وبعض دول جنوب شرق آسيا، وليس على الدول المتخلفة سوى سلوك نفس الطريق لتحقيق التنمية، بخاصة أنهم يرون أن التخلف في العالم الثالث تأخر زمني فقط، كما أسلفنا، وبالتالي فهم يرون الحل في اتباع النظام الاقتصادي الذي جربه العالم المتقدم ونجح في الوصول إلى ما وصل إليه من تقدم وتطور وازدهار.

كيف تتحقق التنمية باتباع هذا الأسلوب؟

يعتمد هذا الأسلوب على ما يعرف بآليات السوق المتتمثلة بـ(العرض والطلب والسعر)، بحيث تترك التنمية لهذه الآليات بدلاً من قيام الدولة بالتخطيط لها. أي أن أصحاب رأس المال سوف يتنافسون في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والسكنية وغيرها، وكلما ازداد التنافس ارتفعت جودة المنتجات وانخفضت أسعارها وبالتالي سنتطور جميع قطاعات المجتمع بهذا الشكل. كما يرى المنظرون لهذا الأسلوب ضرورة أن يكون المستهلك واعياً وأن تضمن الدولة عدم احتكار صناعة وتقديم تلك الخدمات. أي أن الحرية الاقتصادية ستدفع التجار لتلبية حاجات الناس سعياً وراء الربح، وأن الناس سيختارون الأفضل والأرخص مما ينتجه أصحاب رأس المال. وبالتالي سيتنافس أصحاب رأس المال على تقديم أفضل ما يمكنهم إنتاجه

¹¹ لن نتطرق في هذا الصدد للنظريات بالتفصيل فذاك أمر يخرجنا عن إطار هذه الدراسة والتي سيستفيد منها غير المتخصصين في موضوع التنمية. لهذا ستم الإشارة إلى بعض النظريات في إطار الحديث عن الفكرة العامة التي تحملها تكل النظريات؟

وسيقدمون أفضل الخدمات يدفعهم لذلك التنافس فيما بينهم للوصول إلى رضى المستهلك.

هذا الأمر ينطبق على تقديم أفضل خدمة تعليم تتنافس المدارس والجامعات فيما بينها للوصول إلى سمعة عالية في قدرتها على التدريس الأمر الذي لا بد وأن ينتج عنه تعليم ناجح سيوفر الكوادر التي يحتاجها سوق العمل وستقدم المدرسة التي تتبع النظام التعليمي الخاص أفضل ما لديها من سبل وأدوات ومناهج ومعلمين على مستويات راقية من أجل الفوز بالمنافسة مع بقية المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى. هذه المنافسة تتكرر كذلك في الخدمات الطبية والترويحية والإسكانية وعلى بقية أوجه الاقتصاد. النتيجة - كما يراها أصحاب هذه النظرية- هي الوصول إلى التنمية في جميع المجالات عن طريق المنافسة في تلبية حاجات الناس من أجل الوصول إلى الربح، وبالتالي سيصل المجتمع الذي يتبع هذا الأسلوب إلى غايته في التنمية والتخلص من التخلف ويرتقي إلى مصاف الدول المتقدمة.

روجت هذه الفكرة بشكل أساسي تحت مسمى نظرية التحديث (التمدن) Modernization Theory. حيث اشتهرت بكونها النظرية التي تقدم حلاً مقبولاً لتخلف العالم الثالث. والنظرية هذه لم تقف عند حد تقديم آليات السوق وأسس النظام الرأسمالي في جوانبها الاقتصادية فقط، بل ذهبت إلى تقديم النموذج الغربي بكل تفاصيله الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية لتقتدي بها دول العالم الثالث إن هي أرادت التخلص من تخلفها واللاحق بالدول المتقدمة التي أثبتت بالتجربة والبرهان نجاح نموذجها التنموي.

➤ النقد الموجه لهذا الأسلوب:

ينقسم النقد الموجه لهذه الفكرة إلى قسمين رئيسيين: أولهما من قبل أطراف اقتصادية معادية لفكرة الرأسمالية بشكل أساسي وبالتالي هي ترى فيها وسيلة لاستكمال واستمرار استعمار بلدان العالم الثالث بعد أن انتهى الاستعمار التقليدي باستقلال دول العالم الثالث (سنتطرق لها بشيء من التفصيل لاحقاً).

والثاني موجه لها من داخل المعسكر الفكري للرأسمالية ذاتها. ويعتمد هذا الأخير على الصراع بين التقليديين (من أتباع آدم سميث والتقليديين الجدد) والمجددين (مثل كينز والكينزيين الجدد).

أولاً: نقد خصوم الرأسمالية:

لاقت فكرة التنمية المعتمدة على آليات السوق (النظام الرأسمالي) معارضة كبيرة من المهتمين في قضية التنمية من بين أبناء الدول النامية ذاتها في نقاط عدة منها:

1. وجد فيها هؤلاء تبسيطاً مبالغاً للأوضاع المزرية في الدول المتخلفة، فنتشخيص التخلف على أنه مجرد تأخر زمني سينتهي باتباع النموذج الغربي لم يكن تشخيصاً صحيحاً وذلك لعمق الأسباب التي تفاعلت مع بعضها بشكل متداخل لتصل بهذه المجتمعات إلى حالة التخلف التي تعيشها (سنتطرق لشرحها لاحقاً).
2. رأى فيها منتقدوها على أنها ليست سوى وسيلة "لتنمية التخلف في العالم الثالث" وليس للتخلص منه، فهم يرون في هذه الفكرة استمرار أسباب التخلف الحقيقية.
3. وأهم نقد للنظرية وأسلوبها في التنمية يكمن في كونها أغفلت دور الدول الغربية الاستعمارية في تخلف العالم الثالث بعد أن استعمرت بلدانه لقرون من الزمن عطلت خلالها أو أخلت بالتطور الطبيعي والتدريجي لهذه المجتمعات وسلبتها معظم إمكاناتها التي جبرت لصالح الدول المستعمرة (بكسر الميم الثانية) على حساب شعوب العالم الثالث. أي أن أصحاب هذه النظرية أغفلوا السبب الرئيسي للتخلف عن طريق تقديمهم لحل مثالي لا يصلح تطبيقه.
4. لم يأخذ مؤيدي هذا الأسلوب بعين الاعتبار صعوبة تطبيقه في مجتمعات لا تتوفر فيها الحدود الدنيا من مستلزمات ذلك النظام ومؤسساته. فالرأسمالية ليست مجرد منافسة اقتصادية في إطار أوسع من التخلف. فكيف يمكن تحقيق المنافسة من دون قوانين وتشريعات ونظام قضائي يضمن عدم هيمنة طرف على آخر ويحفظ حقوق الجميع في ممارسة الحرية الاقتصادية والسياسية.
5. يرى آخرون أن ذلك النظام مستحيل التطبيق بسبب تخلف وفساد كثير من أنظمة الحكم الشمولية في العالم الثالث، لدرجة يسيطر فيها قلة من رموز الفساد على مقدرات البلاد الأمر الذي يقتل أي مجال للمنافسة. كما أن الحرية الاقتصادية لا يمكن أن تنجح من دون نظم تعليم متطورة ورقابية من شأنها أن توفر كودار مؤهلة يحتاجها سوق العمل. كما يصعب تطبيقه في مجتمع لا تتوفر فيه الحد الأدنى من حريات الأفراد والجماعات.
6. ويرى بعض الناقدين أن الدول لا يمكنها نسخ تجارب دول أخرى وتطبيقها بحذافيرها وذلك لاختلاف إمكانات وقدرات ودرجة تطور كل دولة من هذه الدول، الأمر الذي يجعل من تكرار واستنساخ تجارب الدول الأخرى أمراً أشبه بالمستحيل.

ثانياً: النقد من داخل المعسكر الرأسمالي:

أصحاب النظرية الرأسمالية الكلاسيكية يرون دوراً محدوداً جداً للدولة في التنمية وأن الدور الأكبر هو لحركة رأس المال في إطار آليات السوق، بينما يرى المجددون في هذه النظرية دوراً أكبر للدولة في التخطيط للتنمية وتقنينها والمساهمة

فيها مع إعطاء آليات السوق الحرية الكافية للحركة. وهذا الرأي لا ينطبق على التنمية في العالم الثالث فحسب، بل إن عدداً كبيراً من المنظرين الاقتصاديين الرأسماليين أمثال كينز قد دعوا إلى تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد وتفعيله حتى في أكثر الدول رأسمالية، وهو الأمر الذي يدعو إلى دور أكبر للدولة في تنمية العالم الثالث.

❖ التنمية بإدارة الدولة (القطاع العام):

هذه الفكرة لها شكلان:

- 1- النظام الاشتراكي: التخطيط المركزي الذي يستند عليه النظام الاقتصادي الاشتراكي حيث تقوم الدولة بالتخطيط للتنمية وتمويلها وتنفيذ مشاريعها بالكامل من دون أي دور للقطاع الخاص.
- 2- الاقتصاد الموجه المتبع كحل وسط بين هذين النظامين الاشتراكي و الرأسمالي، وفيه تقوم الدولة بالتخطيط للتنمية وتمويلها وتشرك القطاع الخاص في تنفيذ بعض المشاريع التنموية.

الشكل الأول لم يعد متاحاً إلا في كوريا الشمالية فحتى كوبا بدأت بفتح اقتصادها لمساهمة القطاع الخاص، أي بدأت تتجه نحو الشكل الثاني وهو الاقتصاد الموجه الذي تتبناه الصين بشكل واضح. ومع اختلاف التسميات التي أطلقت على هذا الأسلوب كالطريق الثالث الذي تبناه اليسار ويسار الوسط في الحزبين الديمقراطي الأمريكي (في أثناء فترة ولاية بيل كلينتون) وحزب العمل البريطاني (خلال ولاية رئيس الوزراء توني بلير). ولكن أخيراً ومع زيادة التركيز على الآثار المترتبة على البيئة أصبح هذا الأسلوب من التنمية يسمى بالتنمية المستدامة. وسنتطرق للفكرة في إطارها العام أولاً ثم مع شيء من التركيز لفكرة التنمية المستدامة.

ترتكز فكرة التنمية التي تقوم بها الدولة على حقيقة أن معظم دول العالم الثالث لا يوجد فيها قطاع خاص مستقل وقادر على قيادة دفعة التنمية منفرداً. وكذلك لكون هذه الدولة فقيرة في مؤسساتها الاقتصادية والمالية والتجارية والسياسية والقانونية، وأن الحكومات هي أكبر وأهم التنظيمات الاجتماعية والسياسية في تلك الدول بما فيها مؤسساتها العسكرية.

بالتالي فإن إهمال دور الدولة كمخطط ومنفذ رئيسي لخطط التنمية إنما يعتبر تخطياً للواقع وضرباً من المستحيل. إضافة إلى استحالة وجود بديل خارجي يقوم بتجاوز الدول وجميع مؤسساتها ويشرف أو ينفذ التنمية.

ولكي تنتج التنمية التي تقوم بها الدولة لأبد من شروط منها أن يكون القائمون على الدولة مؤمنين بأهمية التنمية لبلدانهم وعلى استعداد للقبول بما يقتضيه ذلك من تنازلات. والشرط الثاني أن يكون هؤلاء القيمون على الدولة من غير الفاسدين مالياً وسياسياً ولا ينظرون إلى مصالحهم الخاصة ومصالح الفئة القليلة من البطانة الفاسدة التي تحيط بهم. فإن تحقق هذين الشرطين على الأقل تصبح الدولة إما دافعاً للتنمية أو على أقل تقدير غير معطل لها، فإن التنمية تصبح أمراً محتمل التحقيق. وهذه قائمة بالمهام التي يمكن للدولة القيام بها لتحقيق التنمية:

➤ النقد الموجه لأسلوب التنمية بإدارة الدولة:

1. عجز الدولة: ينتقد هذا الأسلوب من قبل المعسكر الرأسمالي على أنه أسلوب متخلف مستندين بذلك على حقيقة أن دول العالم الثالث هي الآن في قمة التخلف بينما تقوم الدولة في إدارة كل شيء في المجتمع، وبالتالي لو أنها قادرة على أي دور في التنمية لما وصلت الحال إلى ما وصلت إليه من تخلف.
2. انعدام المنافسة: يرى منتقدي هذا الأسلوب أن الدولة إذا هيمنت على الأنشطة الاقتصادية فإنها ستقتل المنافسة التي لا تتوفر إلا بوجود القطاع الخاص، وبالتالي ستنتفخ الدولة أضعاف الميزانية ولن تحقق التنمية المنتظرة.
3. انعدام الحوافز: يقول الرافضين لهيمنة الدولة أن الدول التي تتبنى هذا الأسلوب ينعدم فيها وجود الحوافز بين الموظفين على الإبداع والعطاء فهم في النهاية موظفي حكومة ينتظرون رواتبهم في نهاية الشهر سواء أبدعوا في عملهم أم لا.
4. ضياع الوقت: بسبب البيروقراطية وطول الدورة المستندية للمشاريع التي تشرف عليها وتنفذها الحكومة فإن الوقت المطلوب لإنجاز أي مشروع تنموي قد يصل إلى ضعف أو أكثر ما يحتاجه القطاع الخاص للتنفيذ. وذلك لقدرة القطاع الخاص على سرعة اتخاذ القرار بينما في المشاريع الحكومية كل مسؤول يحتاج إلى موافقة المسؤول الأعلى منه وهكذا.

➤ الأدوار التي على الدولة القيام بها لتحقيق التنمية:

تختلف أدوار الدولة باختلاف النظام السياسي والاقتصادي التي تتبناها، فكما سبق يتبين أن الدولة التي تتبنى النظام الاشتراكي تقوم بكل شيء بينما يقل دور الدولة في النظام الرأسمالي الذي يعتمد على القطاع الخاص. أما الاقتصاد الموجه فهو الذي يتأبين دور الدولة بناء على قربه

من الرأسمالية أم بعده عنها، فكلما زادت الأدوار التي تقوم بها الدولة كلما كان الاقتصاد الموجه أقرب إلى النظام الاشتراكي، وبالعكس. وسنعرض فيما يلي بعض الأدوار التي تتولاها الدولة:

1. توفير الأمن والاستقرار سواء عن طريق حماية حدودها من العدوان الخارجي أو حفظ الأمن الداخلي والسيطرة على الجريمة.
2. توفير فرص تعليم لمن لا يمكنهم الإنفاق على تعليم أنفسهم سواء من خلال نظام التعليم الحكومي أو المنح والبعثات الدراسية. وكذلك توفير مراكز ومعاهد التدريب المهني لإعادة تدريب وتأهيل العاملين سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام لتمكينهم من التعامل مع آخر ما وفرته التكنولوجيا والعلم من تقنية وقدرات فنية في مجالات عملهم.
3. توفير الخدمات الاجتماعية للفئات المحتاجة لتلك الخدمات وتحديدًا للعاطلين عن العمل والمساهمة في إعادة تأهيلهم لتمكينهم من القيام بمهام أخرى تؤهلهم للانخراط في سوق العمل من جديد. ويعتبر هذا دوراً مهماً جداً للدولة في طرقها للتنمية فالعاطل عن العمل يعتبر طاقة مهدورة ضاعت على المجتمع من جهة وخامة جاهزة للانحراف نحو الجريمة وبالتالي التأثير وإعاقة التنمية.
4. القيام بدور فعال وأساسي في الوقاية من الأمراض الفتاكة والمعدية وتوفير برامج دقيقة وحملات مكثفة للتوعية الصحية التطعيم ضد تلك الأمراض وكذلك توفير الخدمات الصحية الأساسية لأفراد المجتمع غير القادرين على تحمل مصاريف العلاج. ويذكر هنا بشكل أساسي الخدمات الصحية التي تقدمها الدول لكبار السن.
5. تشريع القوانين التي تمهد الطريق للممارسة الاقتصادية الصحيحة وتطبيقها للحد من الفساد والرشوة التي يمكنها أن تقوض كل فرص التنمية الحقيقية لأنها تقتل روح الإبداع والرغبة في العطاء.
6. المراقبة والحد من ممارسات الاحتكار التي تسعى بعض المؤسسات الاقتصادية للقيام بها عن طريق إخراج المنافسين من السوق للتحكم فيه فيما بعد.
7. ضخ الأموال في السوق أثناء الأزمات المالية والاقتصادية لتحريك وتنشيط السوق وتبني مشاريع البنى التحتية.
8. سن وتطبيق نظام دقيق للضرائب لتمكين الدول من تأدية دورها السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي على أكمل وجه.
9. تأسيس ورعاية المؤسسات الاقتصادية الرئيسية التي لا يمكن للاقتصاد الحر الاستمرار من دونها كالبنك المركزي وبورصة الأوراق المالية ومكاتب مركزية المخاطر.
10. تحقيق العدالة عن طريق توفير نظام قضائي نزيه بعيد عن التدخل في شؤونه من قبل السلطتين الأخريين.

11. حماية البيئة من الدمار الذي قد تسببه بعض المؤسسات الاقتصادية التي تسعى إلى الربح السريع دون الاهتمام بما ينتج عن ممارساتها تلك من أضرار بيئية خطيرة.

❖ التنمية المستدامة وحماية البيئة:

وعلى ضوء هذه المهام الموكلة للدولة يمكننا أن ننتقل إلى أهم الأفكار الإنسانية المتعلقة بالتنمية والتي تعتبر هماً عالمياً بعد أن فتح العالم على بعضه البعض وأصبح الدمار البيئي في أي جزء من العالم أمراً مهماً لبقية شعوب ودول العالم الأخرى. فقد أيقن الجميع أننا في كوكب واحد وبالتالي مركب واحد لا يحق لأي من ركابه أن يهدم أو يدمر الجزء الخاص به لأنه بذلك يكون قد أدخل ببقية أجزاء هذا الكوكب.

وبالتالي لم يعد التسابق على إقامة المصانع هو المهم بقدر ما أصبح الأهم هو كيف نوفر مصانع أقل تلويثاً، وأصبح الهم الأكبر ليس تحقيق التنمية بأي ثمن بل تحقيقها دون الإخلال بالبيئة حتى ولو كانت نتائجها أقل وأبطأ.

فقد عاشت البشرية قبل الثورة الصناعية اقتصاداً يقدم على المحافظة على دوام مصادرها الطبيعية، وكانت جزءاً من المخطط الطبيعي أو من الطبيعة ذاتها ولم تكن مخربة لها بل في حالة رائعة من الانسجام. ولكن مع قيام المدن ونشوء مجتمعات تعتمد على الزراعة المكثفة التي تحقق فوائض في الإنتاج ومع زيادة عدد السكان وبالتالي التوسع في الإنتاج وبلوغه مرحلة التصنيع، أدى ذلك وغيره من العوامل إلى تغير في شعور الإنسان إلى الطبيعة وأصبح مالكاً لها يسيطر عليها ويتحكم فيها ويستغلها بطريقة غير متوازنة. هذا التصرف غير الواعي نحو البيئة المحيطة بالإنسان أصبح هو الحالة السائدة اليوم سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة على حد سواء، وليس من استثناء لهذا التعميم سوى بعض القبائل التي تعيش في حالة بعيدة عن "التقدم والتطور الحديثين" كبعض السكان الأصليين لأمريكا أو بعض القبائل الأفريقية وسكان استراليا الأصليين.

ولكي ندلل على كيفية تدمير الدول النامية للبيئة فيها بحجة تحقيق التنمية نذكر بعض الممارسات ذات العلاقة ليس من باب الحصر بل في حدود الأمثلة لا أكثر. فعندما أخذت كثير من هذه الدول بأسباب التصنيع والرغبة في التطوير قامت في حقيقة الأمر بتدمير كبير للغابات المطرية التي تعتبر الرئة التي تتنفس منها الكرة الأرضية للدور الذي تقوم به في سحب ثاني أكسيد الكربون من الجو وتوفير الأوكسجين. وبالتالي فإن الدمار الذي قامت به بعض دول العالم الثالث للغابات المطرية لم يؤثر عليها هي فحسب بل على كل العالم.

وكذلك ما قامت به دول أخرى من استنزاف للأراضي الخصبة لاعتماد هذه الدول على زراعة المنتجات السلعية محل أنماط الزراعة القابلة للاستمرار ونقصد هنا قيام كثير من هذه الدول بزراعة المحاصيل التي تدر عليها أموالاً نقدية عند تصديرها مهمة بذلك ما يحتاجه الملايين من سكانها من مواد غذائية أساسية.

كما قامت كثير من دول العالم الثالث بشراء مصانع كبيرة وملوثة من الدول الكبرى بعد أن اضطرت الشركات العاملة في الدول المتقدمة لتشريع قوانين تمنع استمرار المصانع الملوثة للبيئة، فقامت دول العالم الثالث بشرائها أو بالسماح للشركات الأجنبية بنقلها إليها دون أدنى قيود على تلويثها للبيئة. الأمر الذي جعل من كثير من دول العالم الثالث أشبه بالمزابل التي ترمي عليها الشركات الكبرى بما لم يعد مقبولاً في المجتمعات المتقدمة من المصانع الملوثة. بل ونتيجة للفساد السياسي في بعض هذه الدول سمحت للشركات وبعض الدول الأجنبية بدفن النفايات النووية والكيميائية في أراضيها مقابل رشوى تدفع لبعض المتنفذين فيها.

أما الممارسات التي تتم في الدول الصناعية المتقدمة فهي ليست أقل ضرراً على البيئة من تلك التي تقوم بها الدول المتخلفة. فالقدرة على تلويث البيئة تتزايد طردياً مع ازدياد قدرة الدولة التصنيعية. فالدول الصناعية الكبرى هي أكثر دول العالم استخداماً للوقود الأحفوري أو النووي سواء في المصانع أو كجزء من الخدمات التي يحتاجها الإنسان لحياة أكثر رفاهية كالكهرباء والسيارات والطائرات وأنماط الاستهلاك الأخرى.

ونتيجة لكل تلك الممارسات التي تقوم بها الدول الغنية منها والفقيرة وصل العالم إلى حافة الانتحار التدريجي الأمر الذي حدا بكثير من المنظمات والجمعيات والمؤسسات المهتمة بالبيئة إلى تعليق الجرس لتنبية الناس جميعاً والحكومات على وجه الخصوص إلى هذه الكارثة. فعقدت المؤتمرات العالمية والإقليمية التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة للنظر في قضايا البيئة والتنمية، وخلصت إلى أن التنمية المراد تحقيقها يجب أن تكون قابلة للاستمرار، بمعنى أن يحسب حساب للأثار المترتبة على البيئة في أثناء التخطيط للتنمية. فالتنمية التي تحتاط للبيئة هي التي يمكن أن تستمر حتى ولو كانت أكثر بطئاً لأن البديل عنها سيؤدي إلى دمار ليس للتنمية فحسب بل للمجتمع وإمكاناته المادية والبشرية على حد سواء وإن بدا أنه شكل سريع للتنمية.

❖ مفهوم التنمية المستدامة:

يمكن تلخيص مفهوم التنمية المستدامة بأنها حق الجيل الحاضر في التمتع واستغلال الثروات الطبيعية، مع الوعي بحق الأجيال القادمة في هذه الثروات من خلال التوازن في أمرين مرتبطين ببعضهما وهما التنمية والبيئة. أي التنمية باعتبارها الاستخدام الأمثل لمصادر البيئة من أجل حياة أفضل للإنسان من خلال تأمين حاجاته الأساسية، والمحافظة على البيئة عن طريق الاعتناء بالأرض وعدم الجور في استخدام مصادرها من أجل تأمين احتياجات الحاضر والمستقبل بشكل متوازن يعطي للأرض بقدر ما يأخذ منها.

طرق تحقيق التنمية المستدامة:

لا توجد قائمة جاهزة بالممارسات التي يجب على الناس اتباعها وقائمة أخرى لتلك التي يجب تجنبها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ألا أن التفكير المنطقي والعقلاني لابد وأن يدفع الناس لاكتشاف وسائل جديدة ومبادئ وسلوكيات تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وسندكر بعضها على سبيل المثال فقط:

□ **الكفاءة البيئية:** وتعنى استخدام أمثل لقدرات الإنسان من أجل عمل أقل تلويث للبيئة من خلال ترشيد استخدام مصادر الأرض وتطوير القدرة الإنتاجية والتقليل من الفضلات التي تخلفها الصناعة سواء تلك التي تتسرب للجو أو الأرض أو المياه. الأمر الذي يتطلب جهداً بشرياً وعلمياً وتكنولوجياً أكبر من أجل تقليل الآثار السلبية على البيئة.

□ **الرقابة البيئية الصارمة:** إعطاء الجوانب البيئية اهتماماً أكبر عند القيام بمشاريع اقتصادية عن طريق التركيز على التكلفة البيئية في أي مشروع اقتصادي أي تقييم الأثر البيئي للمشروع قبل الموافقة عليه أو الشروع بتنفيذه فإن كانت آثاره البيئية كبيرة أو سيئة يوقف المشروع مهما كانت الفائدة التي سيجنيها المجتمع منه لأنها حتماً ستكون مؤقتة. فالدولة التي تفكر بناء مفاعل نووي لتوليد الطاقة الكهربائية عليها أن لا تفكر فقط في التكلفة المالية للمشروع، بل في الآثار البيئية المتوقعة إن حدثت كارثة بيئية تنتج عن أي تسرب نووي من ذلك المشروع كذلك الذي حدث في مفاعل فوكوشيما الياباني في عام 2011 الذي وصل التلوث الإشعاعي إلى السواحل الأمريكية الغربية عبر المحيط الهادي، فإنها في هذه الحالة يجب أن تأخذ بالمشروع الأكثر تكلفة لتوليد الطاقة على أن تختار هذا الأسلوب المدمر للبيئة بأكملها.

□ تخليص دول العالم الثالث من الفقر عن طريق رفع الديون عنها والمساهمة معها في القيام بمشاريع تنموية تعود على مجتمعاتها وشعوبها الفائدة عوضاً عن تلك المشاريع التي تخدم أهدافاً خاصة لفئات محدودة من الناس دون النظر إلى آثارها الضارة على من سواهم من البشر.

□ تحمل الدول الصناعية الغنية لمسؤولياتها تجاه بقية شعوب العالم والعمل على الحد من الانبعاثات الضارة التي سبق للعالم أن قرر في القمم المخصصة لأمر البيئة في كيوتو في اليابان وريو دي جانيرو في البرازيل وآخرها في باريس عام 2016 والتي كررت على الدوام ضرورة تخفيض الدول الصناعية لتلك الانبعاثات الضارة عن طريق فرض تطبيق القوانين المتعلقة بالمحافظة على البيئة.

□ نشر الوعي البيئي لدى الشعوب والمتمثل في ضرورة تبني سلوكيات تقلل من استهلاك الطاقة والمياه وكذلك ترشيد استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية والمواد التي تحتوي على غازات وسوائل مضرّة بالبيئة كغاز الفريون على سبيل المثال.

□ استخدام وسائل حديثة وملائمة للبيئة في الزراعة والمحافظة على الغابات المطرية والاستوائية.

إن هدف التنمية هو تحقيق رفاهية وسعادة الإنسان والارتقاء بمستواه المعيشي، وتهيئة المجال لتحقيق الطموحات الواقعية في حياة رغيدة وعيش كريم. وإذا كانت التنمية غاية وهدفاً فلا بد من وسيلة لتحقيق تلك الغاية، ومن هنا تبرز قيمة التخطيط للتنمية لا سيما لدى دول العالم الثالث التي لا تتوفر فيها القاعدة الاقتصادية والقانونية والمجتمعية المناسبة لترك التنمية لآليات السوق كما هو قائم في الدول الرأسمالية المتطورة. وبهذا يكون التخطيط المركزي للدولة من أجل التنمية أهم آلية تضمن نجاحها باعتباره وسيلة لتوفير البرمجة وتنظيم الوقت والجهد والمال علاوة على تحدي الأهداف والأولويات والطموحات التي يراد تحقيقها في المجتمع.

فالأهداف لا بد أن تكون واقعية ومشروعة تلبي احتياجات شرائح المجتمع ومستقبل أجياله. أما آليات التخطيط فيمكن أن نوجز بعضها في تحديد الهدف وتوفير قاعدة بيانات تبنى عليها الأهداف ثم إشراك الشرائح الاجتماعية والقطاعات الحكومية والأهلية واستشارتها لوضع الخطة.

فالتخطيط عملية برمجة وتنظيم للوقت والجهد والمال بحيث يتم استغلالها بأفضل صورة ودون هدر. والأمر يتطلب فوق ذلك قراراً سياسياً جاداً وجريئاً لإصدار الخطة بقانون ملزم للجهات التنفيذية ومتابعة مجلس الأمة لتلك الأجهزة ومدى تنفيذها للخطة التي هي جزء من استراتيجيتها واضحة وبعيدة المدى تضع مصلحة المجتمع في المقدمة دونما اعتبار كبير للتغييرات التي تطال القائمين على الأجهزة التنفيذية.